

المصدر :

الجزيرة

التاريخ :

08-11-2007

الصفحات :

24

العدد : 12824

المسلسل : 165

الزيارة تحقق طفرة سياسية في تاريخ العلاقات العربية الأوربية

ملفات عربية تصدر لجنة مباحثات الملك عبدالله في ألمانيا

« الجَزِيرَة » - عتمان أنور

السلمية لكافة النزاعات وخصوصاً قضائياً الشروق الأوسط. فإثنايا تراقب باهتمام التحركات الدبلوماسية السعودية الناجحة التي تحظى باحترام العالم، وقد تجسد ذلك في حصول المملكة على عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.. مؤكداً أن هذه الخطوة تدل على مدى ثقة المجتمع الدولي في المملكة ونقلها في المحافل الدولية..

ويرى المراقبون أن السياسة التي رسخها الملك عبدالله في وجدان الدبلوماسية السعودية واتسمت بشموليتها وامتداداتها لتشمل دعم السلام في إقليم دارفور كما تقوم بتقديم معونات إنسانية ضخمة لتجاوز محنة هذا الإقليم أصبحت بذلك هي الرؤية التي تمكك العنق الاستراتيجي وهي النموذج لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات العربية الأوروبية فالتحركات الدبلوماسية الأخيرة للسعودية أكدت على علاقات الصداقة الدولية، عشيرين إلى السياسة الكريمة لخادم الحرمين وتمتع العلاقات السعودية الألمانية بالثقة المتبادلة فهي علاقات صداقة تعود إلى 78 عاماً حين تم توقيع اتفاقية الصداقة الألمانية السعودية في عام 1929م بين المغفور له بإذن الله الملك عبد العزيز آل سعود وهيندبرج رئيس ألمانيا في ذلك الوقت. وتم التوقيع رسمياً على معاهدة صداقة تضمنت موادها الرغبة في إقامة علاقات سياسية واقتصادية بين البلدين وقد شهدت العلاقات السعودية الألمانية تطوراً مستمراً وإيجابياً وفقاً للأسس التي أرساها قادة البلدين، وتبذلت الزيارات على المستوى القياي، حيث قام الملك سعود - رحمه الله - عام 1959م بزيارة رسمية إلى إثنايا، وقام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عندما كان ولياً للعهد بزيارة إلى إثنايا في عام 1978م، ثم قام الملك خالد بزيارة رسمية إلى إثنايا عام 1980م، وزار الملك عبدالله برلين عندما كان ولياً للعهد عام 2001م وفي المقابل زار المستشار هيلموت شميديت المملكة في عمام 1976م، تلا ذلك زيارة خلفه المستشار هيلموت كول للمملكة عام 1985م وزيارة المستشارة انجلا ميركل العام الجاري وقد أكدت هذه الزيارات المتبادلة على ترسيخ وتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية

تكتسب زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى إثنايا أهمية استثنائية وتحمل دلالات عميقة الأثر في تاريخ البلدين، فهي أولاً تأتي في ظل أجواء سياسية مستحسنة في المنطقة العربية والإسلامية من فلسطين إلى العراق وتركيا وإيران ولبنان والسودان وغيرها الأمر الذي يتكلم إيجاد سبل وحلول وبدائل متنوعة وليس الاعتماد على الحلول الأمريكية وحدها التي تتسبب الساحة وهي ثانياً تكشف عن الحاجة إلى الرؤية السعودية المستندة إلى شرعية وثوابت المطالب العربية، فالزيارة التي تأتي في إطار جولة أوروبية لخادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تدعو قادة الدول المستضيفة تؤكد مدى التفاهم الجيد من هذه الدول لرؤية الملك عبدالله إزاء ما يشهده العالم العربي والإسلامي فتتصدر القضية الفلسطينية والقضايا العربية والدولية مباحثاته في إثنايا والتي تجيء الزيارة إليها تتويجاً للعلاقات التاريخية القوية وتجسيدا للتعاون البناء بين البلدين، حيث تشهد الزيارة أيضاً سلسلة من الاتفاقات الثنائية المتعلقة بتطوير مستوى التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات وأمن الطاقة والتعاون بين البلدين.

نقلات دبلوماسية مهمة

العلاقات السعودية الألمانية شهدت خلال السنوات الأخيرة دفعة قوية في ظل حرص خادم الحرمين المستمر في إحداث نقلات مهمة وجديدة لصالح الأمة العربية والإسلامية ونقل العلاقة الاستراتيجية بين السعوديين وقوى أوروبا إلى مستويات من التعاون المثمر وفي حين تبدي الحكومة الألمانية اهتماماً كبيراً بهذه الزيارة وحسبما قال وزير الدولة بالخارجية الألمانية: إن العلاقات الألمانية السعودية إستراتيجية ومهمة ولاسيما أن المملكة دولة محورية ومهمة في الشرق الأوسط، وأن تنمية العلاقات الثنائية ضرورة وتأخذ شكلاً إيجابياً، مؤكداً على أهمية دور المملكة في دعم عملية السلام بالشرق الأوسط وتبنيها للمبادرة العربية للسلام، وخصوصاً أنها من الدول المانحة التي تعمل على إيجاد الحلول

الدوحة شرقي يحلم بشراً بالثقافة الألمانية ويميدسية

دعوة خادم الحرمين تؤكد ثقل المملكة في المحافل الدولية



خادم الحرمين الشريفين وميريل في لقاء سابق

صوراً ووثائق تاريخية تبين مسيرة العلاقات بين البلدين. وقد شهدت العلاقات تطورات إيجابية خلال السنوات الماضية وتضمنت هذه العلاقات في طريق التوسع والتطوير وفي جميع المجالات المختلفة وبما يؤدي إلى تعميقها وخاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وهناك إمكانات عديدة لتطوير هذه العلاقات وتوسيعها من خلال ربط المصالح بين الطرفين وزيادة التبادل الاقتصادي والسعي لإقامة شراكة بين الجانبين والتباحث والعمل معاً وبشفافية في الموضوعات الموجودة وإيجاد السبل المناسبة والتفكير بالزائمتها.

ويعمق هذه الرؤية ويمزجها الوجدان الثقافي العربي الذي يحمل تاتراً بالثقافة الألمانية، حيث إن تاريخ الوحدة الألمانية يمثل أملاً جيداً بالنسبة للعرب، إلى جانب ارتباط كثير من المفكرين العرب بالمبدعين الألمان ممن مازلت أسمائهم حاضرة لتظل علاقات البلدين مناخات التفاهم والرؤية المشتركة تجاه مجتمعات القضايا الإقليمية والدولية المعاصرة، وإلى النظرة التي ينظر بها مسؤولو كل بلد تجاه البلد الآخر، فالمانيا أصبحت قوة فاعلة دولياً خاصة في المجال الاقتصادي في حين تحتل المملكة مكانة سياسية واقتصادية ودينية إقليمية ودولياً وتتمتع بسياساتها الخارجية بالتوازن والاستقلالية مما جعلها تتبوأ مكاناً مرموقاً في علاقاتها مع المانيا.

وبظرة شمولية ومستقبلية مهمة لخص خادم الحرمين الشريفين العلاقات السعودية الألمانية في كلمته التي ألقاها أثناء زيارته إلى برلين عام 2001 حيث أكد أن العلاقات السعودية الألمانية في تطور مستمر وأنها تتشعب بالرضا عن مستوي العلاقات بشكل عام.

وأضاف جنبها أننا نشعر تماماً بمسؤولياتنا تجاه الاقتصاد العالمي ولذلك سندمجنا مع الدول المنتجة إلى تحقيق توازن السوق البترولية وسنراقب الأسعار عند مستويات تراعى مصالح المنتجين المحليين، مشيراً إلى أن المملكة وضعت ثروتها البترولية لمصلحة شعبيها فاتفقت بشيء على مشاريع التنمية وأتت مشاريع تنمية حقيقية ضخمة مكنت الاقتصاد

والاقتصادي، وهذا ما يؤكد على النقل السياسي والاقتصادي الكبير لكل من ألمانيا والمملكة علياً كما شاركت المملكة في معرض الكتاب الدولي 89 في فرانكفورت عام 1986م وتم تخصيص جناح كبير في هذا المعرض لعرض الكتاب والمخطوطات العربية إضافة إلى عرض الأفلام الوثائقية عن المملكة. ويعتبر افتتاح أكاديمية الملك فهد في بون شكلاً من أشكال التنوع في العلاقات الثقافية بين البلدين حيث تم افتتاحها خلال عام 1995م وذلك لتدريب طلاب المراحل الأولى الابتدائي والمتوسط والثانوي.

وقد تجلّى عمق العلاقات حينما تم افتتاح معرض العلاقات السعودية الألمانية خلال 75 عاماً، عام 2005 الذي نظّمته مؤسسة التراث بالتعاون مع السفارة الألمانية في الرياض، وذلك بمرکز الملك عبد العزيز وتضمن المعرض

الأم لا يمكن القيام بالتنمية وتحقيق الرخاء في المنطقة ورأى أن الرؤية السعودية للسلام يجب تعميلها وتعزيز خطوات، مؤكداً أن المبادرة السعودية دفعة جديدة في مسيرة عملة السلام التي يسعى الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي لتحقيقها.

عمق الثقافي

ويعد الجانب الثقافي من الجوانب التي حرص البلدان على إرسائها عبر عدة وسائل حيث أقامت المملكة معرضاً بعنوان (المملكة بين الأوس والحمول) في ثلاث مدن ألمانية وهي (كولون) (شتوتغارت) و(هامبورغ) وكان ذلك في عام 1985م.

وقد كان المعرض وسيلة من وسائل الاتصال مع الشعب الألماني وذلك من خلال الإقبال الكبير الذي شهدته المعرض من جميع الفئات والمؤسسات التربوية

والتجارية القائمة بين المملكة وألمانيا وتقارب وجهات النظر حيال القضايا والأزمات التي يمر بها العالم العربي فالمملكة من وجهة النظر الألمانية والأوروبية بكل عام لها دورها الرئيس في تعميل الشراكة العربية - الأوروبية والمهامه يدور فعال في تحقيق السلام في الشرق الأوسط فمن خلال الشراكة السعودية بدور لا يستهان به فالديوماسية السلمية وسياسة التنمية التي تنتهجها حكومة المملكة على الصعيد الدولي تعمل على تسريع وضع الحلول للمنطقة وفي زيارة المستشفى الألماني غيرها رد شروند للملكة عام 2003 دعا الدول العربية لدعم عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط. وذكر في المنتدى الاقتصادي السعودي - الألماني في الرياض أنه لا يمكن (ضمان الأمن بدون السلام، وبدون

من تحقيق معدلات نمو عالية، كما نما القطاع الخاص بمعدلات كبيرة مكنته من الإسهام بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي ونحن نفتخر بأن الاقتصاد السعودي يحتل المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط.

وقال: (إننا ندرك أن ما تحقق ليس سافياً ولذلك نسعى إلى تحسين فرص النمو لاقتصادنا ولهذا بادرنّا إلى تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي يشمل إصلاح الهيكل الحكومي، سعيًا لرفع الإنتاجية وتقنين دور الدولة في الاقتصاد بنقل هذا الدور من المشاركة المباشرة في الإنتاج إلى دور المنظم والمشرف وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص لأخذ دوره في النشاط الاقتصادي، كما يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تصديت وتطوير الأنظمة القائمة واستحداث أنظمة جديدة، حيث تم تحديث نظام استثمار رأس المال الأجنبي بتضمينه مزايا تكفل المعاملة الوطنية للاستثمارات الأجنبية وتسهيل إجراءات تسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار لتتولى هذه المهمة. كما تم إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى لتعزيز اتخاذ القرار الاقتصادي وكذلك إنشاء المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن ليتولى وضع سياسة البترول والتعدين للسعودية وتم إنشاء الهيئة العامة للسياحة لتشرف على قطاع السياحة وتطويره.

لقد كان من ثمرة هذه الجهود أن تحسن اقتصادنا، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي للعام الماضي ما يزيد على واحد وعشرين في المائة بالأسعار الجارية وأربعة ونصف في المائة بالأسعار الثابتة وتعتبر هذه المعدلات عالية بمقاييس النمو الاقتصادي المتعادة ونشوق استمرار هذا التحسين في المستقبل إن شاء الله. لقد دعونا قليل عامين شركات البترول العالمية للاستثمار في قطاع الغاز وفي المراحل التالية لإنتاج البترول وقد كانت استجابة الشركات العالمية كبيرة، فالسعودية بما لديها من ثروات كبيرة وبما تنعم به من استقرار اقتصادي وسياسي تعتبر متأكدًا مبالغاً للاستثمار الأجنبي، مؤكداً أن العلاقة التاريخية بين البلدين من شأنها أن تجعل المملكة وأمنيا شريكين قادرين على التعاون في ظل عبق وتطور مستمرين.